

السوق وهي في غير كمالها بالعقود في نحو الدبل بالكتف ويكتف
 لقيين الفوسين مثلا عينا في المعين وعقفة فيما في الدمة
 ويقتضى العقد موت احدهما في الاول ويبدل بمثل في الثاني
 وفي شرط العقد ان سبق لهما الاصر وظن قطوعها المسافة
 وتعيين الراكبين والروية لان الصفة من فرع فهو
 بيان لكيفية المناقضة وفكره هنا مندوب ومنها كقوا في
 وهو ان يمس السهم الارض قبل وصوله الى العرض ومنه الحكم
 بان يخرطوه العرض فان اطلقوا الاصابة عملت على القرع
 ويخرط بيان قدر العرض طول وعرضها وارتفاعه شيئا
 نقشه وعن الارض ان لم يلبس فيها عروا والا فلا ويندب
 وقوفت صدين عند العرض ليشهدا على من وقع منه القضا
 او الخطا وليس لهما مدح المصيب ولا ذم المخطئ لان كل واحد بالشرط
 وليس لاحد الراميين الا افتقار عن صاحبه ولا البيع عليه
 ويشترط الترتيب بين الراميين وبيان البادية منها واما ذكر
 المبادرة او المحاطة فليست شرطا وعلا العقد على اقل النوا
 وهو سهم وسهم فانه ذكر واحد مما عدوا وان يبدوا احد الراميين
 بعد معلوم من عدد معلوم خمسة مثلا من عسكري
 او يزيد احدهما على الاخر في قدر ما يصيب فيه من عدد
 معلوم على شرطها ولا يشترط تعيينه قوسا وسهم فان
 عين احدهما الفاء وجاز ان يواله بمثل من نوعه فان شرط عدم
 ابداله ضد العقد واعلم ان عوض المسابقة كما لو طشة
 ككلام المصير وعرضها المسابقة لا تقتضي المص على الا
 فالعوض في المناقضة كذلك كما يقول ان يقتضى باصابة كذا
 فلك

فلك على كذا وان سبقك باصابة يوك في عليك كذا واولاد
 من الحليل في هذه ويخرج العوضه اي يذكرة حال العقد
 ويجوز ان يكون العوض من اجنين ولومن الامام من بيت
 المال وعلى كل يلزم المتدعي حتى المتلزم كلاجار في فلاحه في نسخة
 ولا زيادة في العوض والرجل ولا تقتضي احداهما ولا ترك العمل
 قبل الشروع فيه او بعده احد المتبايعين او المترايين كما
 يأتي حتى انه لا يوجب ان لكيفية العقد فتأمل
 استرده انما يلزم في ذلك اذا جازا وما في اخذ المال صاحبه
 اخذه تحفة سواء اخذه او تركه وذكر المص المال وهو يكون
 العوض فيها وان اخرجاه صورا على المقتة الروية ولا يصح تحري على
 جعل الثا في مبتدأ وكان الصواب ان يقول وان اخضر المتبايعان
 او يكت عن لفظ المتبايعين فتأمل كما يصح اخرجها لو فسد
 عدم اكلها بالكمه والفساد واصله الى العقد كان اولى والظهر
 ولعل راعي ذلك المص فتأمل بحال لا يكون دانية كفوا
 لدايتها او مادية لكل واحدة منها وهي بذلك لانه اصل العقد
 باخراجها عن التجار المحرم المسن بالرهنة وهذا لا يصح في غير
 المسابقة ولذا لو تراهن رجلان مثلا على اختبار قوتها
 بصعود جبل او على حذوة او قطع او المسمى الى موضع كذا
 او المسمى بالغرابة السمس مثلا او الكلد او كره كذا ان باظلا
 وهو من اكل اموال الثمن بالبعث الى الباطل مع ما يرتب عليه
 من ترك الصلوات وفعل المنكرات اخذ العوض سواء جاز
 المتبايعان بعده معا او مرتبا كما يلزم انما اذا سبقا سواء سبقا
 معا او مرتبا الصبر ولا يفي لاحد على الاخر ان سبقا وان جاء

